



نشرة الصحافة



اليوم: الخميس

التاريخ: ٢٠٢٢-٩-١٥

«نزاهة»: إحالة إشرافياً في «الأشغال» وآخر إلى النيابة



أحالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، إشرافياً في وزارة الأشغال العامة وآخر إلى النيابة العامة بتهمة ارتكاب جريمة الرشوة وجريمة التريب والإضرار العمدي وغير العمدي بالمال العام.

وأكدت (نزاهة) عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية مكتملة الشروط التي ترد إليها، كما ثمنت دور المبلغين في ممارسة دورهم بمساعدة الهيئة للوصول للمعلومات والبيانات اللازمة عن وقائع الفساد وتوفير أقصى درجات الحماية والسرية لهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٢-٩-١٥	٢	٢٥٢٩

وسط دعوات لتقييد صلاحيات وزارة الداخلية في شطب المرشحين "الدستورية" ملاذ المتضررين من "حرمان المسيء"

المحكمة الإدارية تنظر اليوم طعون "المشطوبين" على قرار لجنة فحص طلبات الترشيح

في قراراتها إلى قانون حرمان المسيء المطبق منذ سنوات رغم كل الدعوات الصادرة بوجوب إلغائه أو تعديله. وأضافت المصادر بغض النظر عن القرار الذي سينتهي إليه القضاء، فلن أبعادا سياسية لا يمكن تجاهلها في الصلاحيات الممنوحة لوزارة الداخلية في

كشوف انتخابات مجلس الأمة المقبل، توقعت مصادر مطلعة تأجيل اتخاذ القرار أياما عدة، بالنظر إلى وجود مبررات قانونية منطقية في الدفع التي تقدم بها محامو المشطوبين تستوجب إعادة النظر في قرارات لجنة فحص طلبات الترشيح التابعة لوزارة الداخلية، رغم استناد اللجنة

■ كتب - رائد يوسف:

فيما تنظر المحكمة الإدارية اليوم الطعون التي تقدم بها بعض المرشحين على قرار شطبهم من سجل قيد

"الدستورية" ملاذ

مُحامي المرشحين المشطوبين بتأكيد عدم دستورية قانون المسيء وتقديم الحجج والأسانيد لإقناع قاضي المحكمة الكلية بوقف الفصل في الدعوى، وإطالة الأمر إلى المحكمة الدستورية، أو الطعن المباشر أمام الدستورية على قانون المسيء.

وأوضح أنه كان أجدر بالحكومة عدم شطب المرشحين، وترك هذا الأمر إلى المحكمة الدستورية في حال تقدم أي أحد بطعن على فوز مرشح في الانتخابات.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق مساعد العارضي، أننا وكما نلوم النواب والسياسيين الذين أقروا "القانون"، فإن اللوم يطال النواب الذين لم يتمكنوا من تعديله أو إلغائه بسبب الظروف السياسية المعروفة في المجلس السابق.

وأضاف، في بداية دور الانعقاد الثاني في المجلس السابق كنا نملك أغلبية 40 نائبا تعهدوا بدعم الاستقرار، وكان الأولى التوجه للتشريع وتعديل مثل هذه القوانين التي دمرت الشعب، متسائلا: ماذا استفدنا من الاستجابات الشخصية التي عطلت التشريع؟

بدوره، قال مرشح الدائرة الرابعة "المشطوب" أنور الفكر، إن محكمة التمييز أكدت في ديسمبر 2020 على حقه السياسي في الترشيح اعتباراً من إبريل 2021 ورد اعتباره، وبذلك مارست حقي بالتصويت في انتخابات البلدي 2022.

وإذ رأى الفكر أنه كان الأجدر بوزارة الداخلية الالتزام بقرار محكمة التمييز، شدد على أن المحكمة الإدارية التي تنظر الطعون لا تملك فرض رأيها على المحكمة الكلية، "وهو سبب اطمئناني للعودة إلى الانتخابات".

من ناحية، اعتبر مرشح الدائرة الرابعة بكر الرشيد أن الحل بإلغاء قانون المسيء، داعياً المجلس المقبل إلى تشريع قانون آخر يفرض عقوبة الإعدام على المسيء للذات الإلهية والرسول والصحابة.

وكان الخبير الدستوري د.إبراهيم الحمود طالب

الشطب الذي طال مرشحين مؤثرين، لا سيما على القواعد الانتخابية التي أعادت حساباتها في انتخابات "تصحيح المسار"، خصوصاً في الدائرتين الرابعة والخامسة.

في هذه الأثناء، شن نواب سابقون وناشطون هجوماً على مرشحين حاليين وافقوا على قانون حرمان المسيء عندما كانوا نواباً، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد السياسي في بعض الدوائر، مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة تقييد صلاحيات الشطب الممنوحة للداخلية، ولتكون متوافقة فقط مع شروط الترشيح الواردة في الدستور وقانون الانتخاب.

ووصف النائب السابق مسلم البراك "حرمان المسيء" بـ"القانون اللقيط" الذي تم إقراره لإقصاء السياسيين بالمخالفة للدستور والأخلاق "كونه يطبق بأثر رجعي".

وقال، كان يفترض منذ بداية مجلس 2020 السابق أن يتم التوافق على القانون بإلغائه أو إضافة عبارة "ما لم يرد إليه اعتباره"، داعياً الحكومة الحالية إلى عدم الوقوع في أخطاء الحكومات السابقة التي دمرت الكويت.

ورأى أنّ وزارة الداخلية لا تملك -من الناحية الدستورية- تشكيل لجنة لتقرر من يترشح ومن لا يترشح، فضلاً عن تعارض ذلك مع حكومة تريد الإصلاح، مشيراً إلى أن هذه اللجنة غير شرعية، فشروط المرشح معروفة في الدستور ولا يجوز تغييرها بقانون مثل قانون المسيء.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٥-٩-٢٠٢٢	١	١٩٠٥٣



القضاء

القضاء

أكدوا أن الجميع التزم عدم تنظيم «الفرعيات».. والشطب بلا سند قانوني المرشحون المشطوبون: لجأنا للقضاء.. ونثق بعودتنا إلى السباق

أن ما حدث يتنافى مع مرحلة الإصلاح والتغيير. وقال المرشحون المشطوبون: لقد التمسنا خيراً بمرحلة التغيير، والجميع التزم عدم تنظيم «الفرعيات» لكن فوجئنا بشطبنا من الانتخابات، وندعو الحكومة إلى العدول عن هذا القرار الجائر، لافتين إلى أن المشطوبين لديهم أحكام قضائية برد الاعتبار، ومن ثم يصبح قرار الشطب خارج إطار القانون وعبروا عن قناعتهم بأن القضاء سينصفهم، لكن ما حدث مؤثر محبط بعد أن ساد التفاؤل.

فهاد الشمري

بينما تقدم عدد من المرشحين بالطعن أمام المحكمة الكلية على قرار لجنة فحص الطلبات التابعة لإدارة شؤون الانتخابات بشطب ترشحهم في انتخابات مجلس الأمة 2022، أكدوا ثقتهم بالقضاء النزيه؛ لإنصافهم وإعادتهم إلى السباق الانتخابي. وكان المرشحون المشطوبون عقدوا أول من أمس مؤتمراً صحافياً، عبروا خلاله عن اعتراضهم على شطبهم، لافتين إلى

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٢-٩-١٥	٥	١٧٥٠٠



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بإحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/١٠/٥ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني في قصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٠/١٤٢ بيوع/٢.

- المرقوسة من، ١- وحيد عبد خضير
٢- ضحى ضايغ سالم الشمري
شاهد، ١- هلال ضايغ سالم الشمري
٢- أنسوار ضايغ سالم الشمري

أولاً: أوصاف العقار: تكمن هو وارد بشهادة أوصاف البلدية

- عقار الوثيقة ٢٠١٤/١٨٧١ السكان بمنطقة المنيخات قسيمة رقم ٢٢١ هلمة رقم ٣ من المخطط رقم (٢٦٩٢٥/م) ومساحته ٢٧٤٠ م^٢ وذلك بالمزاد العلني ضمن أساسي مقداره ٤٥٠٠٠٠ د.ك (أربعمئة وخمسون ألف دينار كويتي).

ملاحظات: مسكن خاص مكون من أرضي وأول وثاني وجزء بالسطح ويوجد مخالفت بالبقار عبارة عن التصاق سوب الجار بالنور الأول وإضافة بناء دور السطح بسقف كبير.

- وتجرى المزاد في الساعة ١٨ بالسابق الثاني بضمير العدل، ويشمل التراس عليه المزاد مساريب إجراءات قدرها ٣٠٠ د.ك (مئتا دينار كويتي) وأتعاب الخبير ومصاريف الإعلان والنشر في الصحف اليومية، فضلاً عن اللصقات في حال البيع بالمزاد العلني وعلى الدعين ومن يشاء من الخصوم إتمام الإعلان والنشر في إحدى الصحف اليومية على نفقتهم مؤقتاً، وذلك قبل خمسة عشر يوماً من اليوم المحدد للبيع، وعلى إدارة الكتاب الإعلان والنشر في الجريدة الرسمية.

- ملاحظات العقار: العقار يقع ضمن منطقة سكني مكون من دور أرضي + سطح.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن الاساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعهد القاضي عقاره أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتد بالمصرفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عقاره الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإعبدت المزاد على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع. رابعاً: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم بمرسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العرض مسجوماً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تدار المزاد في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يقدم أحد للزيادة بالمشر تعاد المزاد فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعثر في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزاد المخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل ثلثية ومصروفات إجراءات التنفيذ ويقارها (٢٠٠٠ د.ك) وأتعاب الخامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في المصنف اليومية. سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار بعناية نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الرافعات. ٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون الرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون الرافعات على أنه «إذا كان من نزع ملكيته سابقاً في العقار بقي فيه كمنساجر بقوة القانون ويشتر الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة مثل».

ملحوظة مهمة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على التمسك أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٢٠ من قانون الشركات التجارية المخافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

للمستشارة رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد

الوفيات

الوفيات

- شاهدة منصور محمد زمان معرفي، أرملة / مصطفى أحمد محمد حسين معرفي، 88 عاماً، (شيعة)، الرجال: شرق، حسينية معرفي القديمة، تلفون: 99763697، النساء: الدسمة، ش الردعان، م، 1، دار معرفي
- سعود محمد سعود العجمي، 26 عاماً، (شيعة)، العزاء في المقبرة فقط، تلفون: 50344440
- بدر عبدالله راشد عبدالرزاق عبدالوهاب الوهيب، 49 عاماً، (شيعة)، الرجال: صباح السالم، ق، 4، ش، 24، م، 9، تلفون: 99666960 - 60363637، النساء: الفيحاء، ق، 3، ش، 39، م، 1، تلفون: 97972979
- جاسم ناصر الحمد السعيد، 44 عاماً، (شيعة)، الرجال: في المقبرة، تلفون: 66003645، النساء: القصور، ق، 7، ش، 11، م، 21، تلفون: 99884158
- فوزية منصور علي تحو، أرملة / سليمان القحطاني، 73 عاماً، (شيعة)، الرجال: ديوان الشواف، الدسمة، تلفون: 99439320، النساء: الفنيطيس، ق، 2، ش، 52، م، 39
- أحمد سعد مطلق السويلم، 71 عاماً، (شيعة)، الرجال: الشعب، ق، 6، ش، 67، م، 10، تلفون: 99262666، النساء: الشعب، ق، 6، ش، 67، م، 12، تلفون: 99222025

«إننا لله وإنا إليه راجعون»